



أحمد بن محمد الخميس*

«الجنادرية».. ماضٍ عريق وحاضرٌ مجيد

إن لكل حضارة تاريخ.. ووراء كل حاضر مجيد ماضٍ عريق.. ويبقى التاريخ جزءاً من ثقافة الإنسان ونسججه الحضاري.. وإن معرفتنا بتاريخنا وتراثنا مدعاة للفخر والاعتزاز، وكلما نهل أحدنا منه استطاع أن يؤسس مستقبله على خطى ثابتة وأن يسهم في مزيد من التقدم والازدهار نحو إنجاز مزيد من الطموحات والأمال للأجيال التي ينتظرها مستقبل مزدهر.

وقد استكملت «الجنادرية» عامها (٢٨)؛ تزدان كل عام بخصوصيتها المتفردة، وجماهيريتها التي تزداد عاماً بعد آخر، مستلهمة نهجها ونجاحاتها بعد توفيق الله من التوجيهات الحكيمة من لدن خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله.

وتأتي مشاركة هيئة حقوق الإنسان للمرة السادسة على التوالي في مهرجان الجنادرية مؤكدة أهمية المشاركة الفاعلة والمحقة لرسالة وأهداف الهيئة، والتي تندرج ضمن الأهداف العامة لبرنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها لدى الأفراد ومختلف المؤسسات في القطاع الحكومي والخاص؛ ليرتقي أداؤها المعزز لحماية حقوق الإنسان باستلهاً رسالة الإسلام السمحة في العدل والمساواة، وما يتفق معها من القيم الأصيلة، ومن الجهود والمواثيق الدولية.

كما تسعى الهيئة من خلال هذه المشاركة إلى التعرف عليها والتعريف بها، وتعزيز الاتجاهات والمواقف والسلوكيات الحقوقية بطريقة بناءة تسهم في التربية على حقوق الإنسان.

كما تقدم الهيئة لزوارها خلال فترة المهرجان ما يزيد على ٢٠ عنواناً لكتيبات ومطويات حقوقية موجهة لمختلف شرائح المواطنين والمقيمين من رجال ونساء وأطفال، إلى جانب تقديم الاستشارات عبر قسمين للرجال والنساء.

كما يشتمل الجناح على شاشات عرض تقوم بعرض موقع الهيئة الإلكتروني، وكيفية تقديم الشكاوى ومتابعتها، وعرض مواد فليمية حقوقية.

وقد أولت هيئة حقوق الإنسان خلال مشاركتها في مهرجان الجنادرية ٢٨، اهتماماً كبيراً بالقضايا المتعلقة بشؤون الأسرة، حيث خصصت أقساماً للمرأة والطفل من خلال عدد من البحوث الاجتماعية والمختصات بشؤون الأسرة؛ بهدف تسهيل مهمة استقبال الاستفسارات والشكاوى الخاصة بالمرأة، إلى جانب مسرح الطفل الذي يهدف إلى توعية الأطفال وأولياء أمورهم بأهمية إدراك ما لهم وما عليهم من حقوق، ويأتي ذلك ضمن جهود الهيئة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالأنظمة والإجراءات التي تحمي تلك الحقوق وتفعيلها؛ من خلال الاتصال المباشر بالجمهور، والمشاركة في مختلف الفعاليات المحقة لذلك.

* المشرف العام على جناح الهيئة بالجنادرية



إيماناً منها بحقوق السجناء والموقوفين..

وزارة الداخلية تطلق البوابة الإلكترونية «نافذة تواصل»

وأشار مجلس هيئة حقوق الإنسان إلى أن وزارة الداخلية وقّعت في الجانب التقني لحفظ حقوق السجناء، حيث إن الخدمة

ستسهل وتختصر على المهتمين بقضايا السجناء، سواء من الجهات الحكومية والحقوقية أو ذوي الموقنين، الوقت والجهد، وتكون ملائمة لاحتياجاتهم أينما كانوا ومهما كانت المسافة بعيدة عن مراكز التوقيف، مؤكداً أهمية حفظ حقوق السجناء في كافة السجون ومراكز التوقيف، وبأمل توسيع نطاق هذه النافذة لتشمل جميع السجناء والموقوفين في السجون العامة. كما أكد المجلس أن الهيئة ستستفيد من هذه الخدمة لمتابعة أوضاع الموقوفين من خلال مكاتبها المتواجدة في السجون.



عبر مجلس هيئة حقوق الإنسان، خلال جلسته التي عقدت الإثنين ١ أبريل برئاسة معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان؛ عن تقديره لما تقوم به

وزارة الداخلية من تعزيز لحقوق السجناء والموقوفين وتطوير الخدمات المقدمة لهم بما يعود بأثر إيجابي على إصلاح وتأهيل السجناء وتواصلهم مع أسرهم وذويهم بدعم مستمر من وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف.

وتوّه المجلس بالبوابة الإلكترونية التي أطلقتها وزارة الداخلية تحت اسم «نافذة تواصل»، لتكون نافذة للتواصل بين الموقوف أو السجن أو المستفيد في مراكز التوقيف، وذويه خارجها، مشيراً إلى ضرورة أن يستفيد أهالي السجناء من هذه الخدمة.

هل تعلم؟

وكانت منظمة الأمم المتحدة التي تعمل للمحافظة على الأمن والسلام الدوليين قد سنّت معظم القوانين الدولية التي تقر حقوق الإنسان وتكفل صيانتها. يذكر أن كافة دول العالم المستقلة تقريباً لها مقاعد بالأمم المتحدة.

وتتواصل المجتمعات البشرية بعضها ببعض من خلال تفاعل الثقافات والتجارة ووسائل الإعلام كالصحف وشبكات الإنترنت والتلفاز. ويساعد هذا الاتصال الذي يعرف باسم العولمة على نشر الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتقوم الأمم المتحدة وبعض المنظمات الأخرى بالكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، وتعمل على وقف هذه الانتهاكات.

حقوق الإنسان: هي الحقوق والحريات المستحقة لكل شخص. ويستند مفهوم حقوق الإنسان على الإقرار بما لجميع أفراد الأسرة البشرية من قيمة وكرامة أصيلة فيهم، فهم يستحقون التمتع بحريات أساسية معينة.

وبإقرار هذه الحريات فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته. وتكفل القوانين وتضمن الأنظمة التشريعية في معظم بلاد العالم صيانة حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأنظمة لا تكون دائماً فعالة، وتعجز معظمها عن إقرار بعض حقوق الإنسان. إلا أن المعايير العالمية تضمن إقرار هذه الحقوق عندما تعجز الحكومات عن حمايتها.

